



Ref .

الرقم: ١٥٠
التاريخ: ٢٠١٥/١٢/٢١

الى/ الامانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب الامين العام
م/ نتائج تدقيق صندوق تنمية العراق (البديل) لعام ٢٠١٤

تحية طيبة ...

قامت شركة التدقيق الدولية ارنست - يونغ (EY) واستنادا الى العقد الموقع مع حكومة العراق (وزارة المالية) في ٢٠١٤/٨/٢١، ولاستكمال متطلبات عمل لجنة الخبراء وعلى وفق قرار تأسيسها ومحاضر اجتماعاتها، بتدقيق حسابات الصندوق اعلاه من جانبي الايرادات والنفقات التي مولت الوزارات للفترة من ١/١ ولغاية ٢٠١٤/١٢/٣١، حيث بلغ مجموع المقبوضات النقدية للصندوق ٧٩,٩٧٧ مليار دولار والمدفوعات النقدية ٨٥,٦٧٥ مليار دولار وسدد العجز من خلال بيع سندات الخزينة ومدور النقد من عام ٢٠١٣. دقت الشركة (٣١) وزارة وادارة غير مرتبطة بوزارة و(٥) محافظات من المحافظات المستقرة امنيا.

ونرفق طيا نسخة ورقية واخرى الكترونية من التقارير المتضمنة للملاحظات (المخالفات) الحادثة في عام ٢٠١٤ (الجديدة) وتلك التي حدثت خلال الاعوام السابقة ولا زالت مستمرة ولم يجري معالجتها (البيانات المالية، تقرير الوزارات الممولة، تقرير المحافظات، تقرير مؤسسات صندوق تنمية العراق، نظام المعلومات) لايداعها الى الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة، المعنية بذلك لمعالجتها.

وبين الجدول ادناه توزيع الملاحظات البالغة (٤١٥) ملاحظة (عدا اقليم كردستان) حسب درجة خطورتها.

التفاصيل	العدد	عالية الخطورة	النسبة	متوسطة الخطورة	النسبة	منخفضة الخطورة	النسبة
الملاحظات الجديدة	٢٥٩	٢١٢	٨٢%	٤٤	١٧%	٣	١%
ملاحظات مستمرة من سنوات سابقة	١٥٦	٩٥	٦١%	٥٣	٣٤%	٨	٥%
المجموع	٤١٥	٣٠٧	٧٤%	٩٧	٢٣%	١١	٣%

وندرج في ادناه امثلة على اهم الملاحظات التي نرى منحها الاولوية في المتابعة مع الوزارات والدوائر ذات العلاقة لتجاوزها:



١. كان من اسباب ابداء الرأي المتحفظ بالبيانات المالية لصندوق تنمية العراق هي:
أ. انه لم يتم التحقق من كامل كميات انتاج النفط في اقليم كردستان للاعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٤ لان التقارير المستلمة من قبل وزارة النفط تمثل فقط الكميات التي تم ضخها في خط الانابيب الحكومي للتصدير عبر ميناء جيهان.
ب. ان حكومة العراق لم تتمكن من اعتماد تقدير دقيق لقيمة الموجودات المجمدة في الخارج التي يمكن ان يتم تحويلها الى صندوق تنمية العراق.
٢. هناك ملاحظات مشتركة بين اكثر من ادارة حكومية وقد تكررت خلال السنوات السابقة، لم يتم تصفيتها رغم التأكيدات المستمرة على ذلك، وبعضها لا يتطلب جهدا عاليا لتجاوزها، والجدول المرفق يبين تلك الملاحظات والجهات التي تشترك بها.
وتكمن خطورة ذلك في كون اغلبها يتعلق بالخطة الاستثمارية وما يتركه ذلك من اثر على كفاءة انجاز المشاريع.
٣. بالنظر لعدم صدور قانون الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٤ فقد ترتب الآتي:

أ. تم الصرف على اساس منشور اصدره وزير المالية لتحويل الوزارات بالصرف بنسبة ١٢/١ من مصاريف عام ٢٠١٣، الا ان عدد من الادارات شهدت مصروفا فعليا تجاوز هذه النسبة، كان اكبرها في وزارة الاتصالات حيث بلغت نسبة الزيادة ٢٥٢% واطؤها في وزارة التجارة حيث بلغت الزيادة ٥٠%، مما يستدعي تدخلا تشريعيا لسد الفراغ الحاصل عن غياب قانون الموازنة لعام ٢٠١٤ وعدم وجود صلاحية لوزير المالية بالصرف لهذه الزيادات، (ملاحظة رقم ٢ في تقرير مذكرة الامور الظاهرة من عملية التدقيق للسنة الحالية، تقرير صندوق تنمية العراق، وزارة المالية والبنك المركزي العراقي "وزارة المالية")

ب. قامت وزارة المالية بتصفية كافة السلف الممنوحة للوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة، سواء كانت هذه السلف لاغراض التمويل الاعتيادي وفقا لمنشور وزير المالية وعلى اساس المصروف لعام ٢٠١٣ او سلف لاغراض اخرى بأعتبار ان هذه السلف جميعا قد سجلت كمصرف نهائي، مما يستدعي التفريق بين النوعين من التمويل وقيام الجهات التدقيقية في الوزارات بأشعار وزارة المالية بما يؤيد سلامة الصرف على هذه السلف من قبل الدوائر ذات العلاقة للغرض المخصصة له حصرا، علما ان مجموع السلف الموقوفة لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ كان قد بلغ ١٦,٨٠٣ تريليون دينار منها ١,٥٩٩ تريليون دينار سلف غير مبوبة (ملاحظة رقم ٣ من نفس التقرير).



ج. شهدت الادارة المالية لعام ٢٠١٤ ارباكا في التنسيق بين وزارتي المالية والتخطيط بشأن الصرف على مشاريع الموازنة الاستثمارية اذ ان قواعد صرف الاخيرة لا تتلائم مع نسبة ١٢/١ بل على نسبة التنفيذ (الذرة) في ضوء التخصيص على اساس عمر المشروع (ملاحظة رقم ١، ص ٢، من نفس التقرير).

٤. تعذر تدقيق أنشطة بعض الوزارات للطبيعة الاستثنائية لهذه الأنشطة، مما دفع شركة التدقيق الى تثبيتها كملاحظة رقابية (الملاحظات رقم ١ عن وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية في تقرير الوزارات الممولة) ونرى بأن يتم معالجة هذه التعاقدات من خلال اصدار تعليمات خاصة بها وليس وفقا للتعليمات العامة للعقود الحكومية مما يلغي مبرر الطلب المستمر للاستثناء من هذه التعليمات للضرورة الفعلية غالبا مثل:

- عقود التجهيز لوزارتي الدفاع والداخلية
- عقود شراء الادوية والمستلزمات الطبية
- شراء وصيانة الابنية العراقية في الخارج

٥. امتناع بعض الادارات الحكومية عن تقديم العقود الخاصة بها لشركة ارنست - يونغ لاغراض التدقيق (الملاحظات رقم ١ عن: "الخطوط الجوية العراقية"، وديوان الوقف الشيعي" من تقرير مذكرة الامور الظاهرة من عملية التدقيق للسنة الحالية، تقرير الوزارات الممولة من الصندوق).

٦. كانت اغلب الملاحظات الواردة بشأن العقود الحكومية سواء على الموازنة الجارية او الاستثمارية تشير الى:

أ. عدم وجود دراسة جدوى وان وجدت فأنها غير محدثة، وكما يلي:

اسم الوزارة	رقم الملاحظة
الهجرة والمهجرين	٢ و ٧
الثقافة	١
الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية	٤
الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	٩

ب. التلكؤ في تنفيذ العقود بسبب احوالها الى شركات غير كفء كان عدم مقدرتها على التنفيذ واضحا من خلال ما تشكو منه ميزانياتها السابقة من خسارة او ضعف ملائمتها المالية او عدم ملائمة تخصصها وحادثة تأسيسها مما يتطلب التشديد على ذلك عند تحليل العطاءات والاحالة، وكما يلي:



اسم الوزارة	رقم الملاحظة
الشباب والرياضة	٥
الاتصالات	٣
الزراعة	٣ و ٨
الداخلية	٣
التربية	٣
الاعمار والاسكان	١
شركة مصافي الوسط	٤
الشركة العامة لتجارة الحبوب	٢
الوقف الشيعي	٣
محافظة النجف	٣ و ٤
محافظة واسط	٧

ج. اصدار اوامر غيار ومنح مدد اضافية بلغت في بعضها فترات تفوق العمر المخطط لانجاز المشروع، وكما يلي:

اسم الوزارة	رقم الملاحظة
الزراعة	٣ و ٥
الخطوط والانايب	٢
مصافي الوسط	١

د. ضعف متابعة استحصال مبالغ خطابات الضمان الخاصة بالشركات المتلكئة والتي سبق لبعضها استلام دفعة مقدمة وعدم تناسب مبالغ بعض الخطابات مع قيمة العقد بما توجبه التعليمات النافذة.

هـ. الاحالة الى شركات غير مصنعة (حكومية وخاصة) مما يؤدي الى اللجوء الى اكثر من وسيط (شركات وافراد) ينتج عنه زيادة في النفقات على الخزينة العامة للدولة نتيجة زيادة الكلف وكذلك التلكؤ في التنفيذ وعدم الالتزام بالمناشيء المعلن عنها في عرض العمل. (الملاحظات رقم ٣: وزارة التربية، رقم ٤: الهيئة العامة للسدود والخزانات)



في ضوء ما تقدم نود الإشارة الى ان شركة التدقيق كانت قد اعلمت الجهات الحكومية بالملاحظات المثبتة ازاء انشطتها لعام ٢٠١٤ وقد استلمت اجابات خطية من بعضها في حين اكتفى البعض الآخر بالمناقشة المباشرة مع فريق الشركة.

للتفضل بالاطلاع وقدر تعلق الامر بضمان تدقيق اكثر جدوى لموازنة عام ٢٠١٥ لصندوق تنمية العراق (البديل) تنفيذا لاعمالمكم المرقم د.ب.ت/٤/٣٨٤٨٤ في ٢٠١٥/١٢/١٦ نرى توجيه الوزارات والادارات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لتأمين متطلبات التدقيق مبكرا لينسجم مع التوجه العام لمكافحة سوء استخدام المال العام وتحفيز كفاءة استخدامه، علما ان كافة تقارير لجنة الخبراء الماليين وبضمنها نتائج التدقيق السنوية تنشر للجمهور على الموقع الالكتروني للجنة.

مع التدقيق

المرفقات

- تقرير القوائم المالية النهائية ٢٠١٤/١٢/٣١
- تقرير الوزارات الممولة (الجديدة والسابقة)
- تقرير المحافظات (الجديدة والسابقة)
- تقرير مؤسسات الصندوق (المالية والبنك المركزي وشركة تسويق النفط) الجديدة والسابقة
- تقرير نظام المعلومات في وزارة المالية والبنك المركزي (الجديدة والسابقة)
- قرص مدمج بالتقارير

د. عبد الباسط تركي سعيد
رئيس اللجنة
٢٠١٥/١٢/٢١

الملاحظات المشتركة للوزارات والهيئات المستقلة والمحافظات لعام ٢٠١٤

ت	ملاحظة شركة التدقيق	الجهة (الوزارة او تشكيلاتها، هيئة مستقلة، محافظة)
١.	<u>تدني نسب الانجاز</u> لاحظنا ان هناك تدني في نسب انجاز بعض المشاريع عما هو مخطط له عند تاريخ توقيع العقد.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الشركة العامة للاتصالات والبريد، وزارة الزراعة/الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، وزارة التربية، وزارة الشباب والرياضة، وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة البلديات والاشغال العامة، وزارة الصحة، الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح، شركة المشاريع النفطية، ديوان الوقف المسيحي والديانات الاخرى، ديوان الوقف الشيعي، الشركة العامة للسكك الحديدية، محافظة النجف، محافظة الديوانية.
٢.	<u>عدم تهيئة المواقع لاقامة المشاريع</u> من خلال مراجعتنا لعقود الوزارات وتشكيلاتها والمحافظات لاحظنا ان تلك الجهات قامت بابرام عقود مشاريع دون التأكد من تهيئة الاراضي المخصصة لتنفيذها او وجود شواغل وتعارضات الامر الذي يؤدي الى تاخير تنفيذها او توقف بعضها لعدم امكانية ازالة تلك المعوقات خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وتعليمات رقم (٢) لعام ٢٠١٤	وزارة الزراعة، وزارة الثقافة، وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة الاعمار والاسكان، وزارة البلديات والاشغال العامة، وزارة الصحة، وزارة الهجرة والمهجرين، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الكهرباء، الشركة العامة للاتصالات والبريد، الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية والمعلوماتية، الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية، شركة المشاريع النفطية، الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح، محافظة النجف، محافظة الديوانية.
٣.	<u>حساب السلف والامانات والارصدة الدائنة</u> لاحظنا وجود سلف وامانات وارصدة دائنة متراكمة من سنوات سابقة لم تتم تسويتها لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١	وزارة المالية، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة النقل، وزارة الشباب والرياضة، ديوان الوقف المسيحي والديانات الاخرى، محافظة النجف، محافظة الديوانية
٤.	<u>التأخير في توقيع العقد</u> من خلال مراجعتنا للعقود لاحظنا التأخير في توقيع بعض العقود حيث تكمن خطورة ذلك في امكانية المساومة والابتزاز للمقاول المحال اليه العمل	وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة الزراعة الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، شركة خطوط الانابيب، محافظة الديوانية
٥.	<u>اعداد البيانات المالية</u> لدى مراجعتنا لاحظنا ان بعض الوزارات لم تقم باعداد الحسابات الختامية وارسالها الى ديوان الرقابة المالية للمصادقة	وزارة الزراعة، وزارة الصحة، الشركة العامة للاتصالات والبريد
٦.	<u>مهام قسم الرقابة والتدقيق الداخلي</u> من خلال مراجعتنا لاحظنا عدم وجود دليل شامل للاجراءات وسياسات الرقابة الداخلية في بعض الجهات او لم يتم القسم باصدار تقارير فصلية او سنوية عن النشاط وتشخيص الملاحظات وتجاوزها	وزارة الزراعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الخارجية، وزارة الثقافة، محافظة بابل
٧.	<u>تغييرات في التصاميم والمواصفات</u> لوحظ وجود تغييرات كثيرة في التصاميم والمواصفات والمخططات او تغيير المساحات بعد عملية التعاقد	ديوان الوقف المسيحي والديانات الاخرى، شركة مصافي الوسط

٨.	<u>المدد الإضافية للعقود</u> من خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا ان المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها لتنفيذ المشاريع تتجاوز في بعض الحالات مدة تنفيذ العقد الأصلية	وزارة الاعمار والاسكان، وزارة البلديات والاشغال العامة، شركة مصافي الوسط، الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية والمعلوماتية، محافظة النجف
٩.	<u>ارشفة ملفات العقود</u> لاحظنا عدم حفظ الوثائق المؤيدة للعقود بشكل منظم بل توزع الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على عدة اقسام الامر الذي يؤدي الى صعوبة متابعة العقود والوثائق المؤيدة لها من قبل الجهات التدقيقية الداخلية والخارجية، الامر الذي يتطلب حفظ كامل الوثائق في مكان واحد	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الخارجية، وزارة الهجرة والمهجرين، وزارة البيئة، ديوان الوقف السني، محافظة بابل
١٠.	<u>مصادقة سجل التوحيد</u> لاحظنا عدم مصادقة وزارة المالية على سجل التوحيد لبعض الوزارات او تشكيلاتها	وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الاتصالات، الشركة العامة للاتصالات والبريد،
١١.	<u>اعتمادات مستندية منتهية او مستمرة</u> لاحظنا ان هناك بعض الاعتمادات المستندية المفتوحة في المصرف العراقي للتجارة منتهية الصلاحية بالرغم من وجود ارصدة فيها تخص عقود مستمرة في التنفيذ وعقود انجزت بالكامل	الشركة العامة للاتصالات والبريد، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية
١٢.	<u>المصادقة على الملاك</u> من خلال مراجعتنا لاحظنا عدم القيام بمصادقة الملاك من قبل وزارة المالية	وزارة الاتصالات، وزارة العلوم والتكنولوجيا
١٣.	<u>تأمينات حسن تنفيذ العمل</u> لاحظنا استلام تأمينات حسن تنفيذ العمل البالغة ٥% من قيمة العقد نقدا بموجب وصل قبض وليس خطاب ضمان	وزارة التربية، الوقف المسيحي والديانات الاخرى
١٤.	<u>الهيكل التنظيمي</u> لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي مصادق عليه رسميا	وزارة الخارجية، وزارة الكهرباء، وزارة العلوم والتكنولوجيا، محافظة البصرة، محافظة بابل، محافظة واسط
١٥.	<u>دليل الاجراءات والسياسات</u> لا تمتلك بعض الوزارات والجهات الاخرى دليل للاجراءات والسياسات الداخلية بشكل رسمي وتفصيلي بحيث تغطي كافة المجالات والعمليات بل يتم اصدار تعليمات لتحديد الاجراءات التي يجب اتباعها لتنفيذ الاعمال	وزارة المالية، البنك المركزي العراق، ديوان الوقف المسيحي والديانات الاخرى، محافظة بابل